

المشاريع المندمجة لتفعيل الرؤية الإستراتيجية المشروع المندمج رقم 6: تطوير وتنويع التعليم الخاص

الرباط. 30-31 يناير 2017

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

المديرية المكلفة بمجال الارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي والأولي - رقم 42 شارع ابن خلدون أكدال - الرباط • الهاتف: 0537779005 • الفاكس: 0537779473

1- السياق العام

- انكباب الوزارة على تنزيل التدابير ذات الأولوية.

- التدبير رقم 13 (المدارس الشريكة) : اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتطوير التعليم الخاص والرفع من جودته.

- المصادقة على الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والشروع في تنزيل توجهاتها.

- تخصيص رافعة مستقلة للتعليم الخاص: الرافعة رقم 8.
- تأكيد دور التعليم الخاص كشريك للتعليم العمومي في تعميم التعليم وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في الولوج إلى المدرسة.

2- تذكير بتوجهات الرؤية الاستراتيجية بشأن التعليم الخاص

الفصل الأول: من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص.

الرافعة الثامنة: التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف.

يعد قطاع التعليم الخاص مكونا من مكونات المدرسة المغربية، طرفا في المجهودات الرامية إلى التعميم الشامل والمنصف للتعليم، وكذا تنوع العرض التربوي الوطني وتجويده وتشجيع التفوق مع مراعاة مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

- تأكيد ضرورة التزام التعليم والتكوين الخاص بمبادئ المرفق العمومي.

- نهوض التعليم الخاص بوظائفه في تكامل وتعاون مع التعليم العمومي.

- قيام الدولة تجاه التعليم الخاص، بمهام الترخيص، وإصدار القوانين المنظمة، وضمان معايير الجودة، والمراقبة والتقييم.

2- تذكير بتوجيهات الرؤية الاستراتيجية بشأن التعليم الخاص (تتمة)

- التزام التعليم الخاص بتوفير حاجاته من الأطر التربوية المؤهلة لكي يتمكن من سد خصائصه منها في حدود المدى المتوسط.
- التزام مؤسسات التعليم الخاصة، مقابل تشجيعات ومزايا توفرها الدولة، بتطبيق رسوم التسجيل والدراسة والتأمين، تحدد باتفاق مع سلطات التربية التكوينية.
- مراجعة القوانين المنظمة للتعليم الخاص، وملاءمتها.

4- التعريف بالمشروع

المشروع	المشروع المندمج رقم 6: تطوير وتنوع التعليم الخاص
مجال التدخل	المجال رقم 1: الإنصاف وتكافؤ الفرص
الرافعة	الرافعة رقم 8: التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف
المديرية المسؤولة	المديرية المكلفة بمجال التعليم المدرسي الخصوصي والأولي
المديريات المتدخلة	<ul style="list-style-type: none">■ مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط■ مديرية الشؤون القانونية والمنازعات■ مديرية المناهج■ مديرية الشؤون العامة والميزانية والممتلكات.■ المديرية المكلفة بالاتصال■

5- أهداف لمشروع

<p>جعل التعليم الخاص شريكا للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف</p>	<p>الهدف العام:</p>
<p>1- وضع الإطار القانوني والمرجعي لتأطير الترخيص وضمان معايير الجودة والمراقبة والتقييم.</p> <p>2- الرفع من مساهمة التعليم الخاص في تعميم التعليم، ولا سيما بالمجال القروي.</p>	<p>الأهداف الخاصة:</p>

6- النتائج المنتظرة

النتائج المنتظرة	الهدف الخاص
<p>1-1- مراجعة وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للمنظم للتعليم الخاص.</p> <p>1-2- تعزيز آليات وتدابير مراقبة وتأطير مؤسسات التعليم الخاص.</p> <p>1-3- وضع نظام خاص للإفتاحاص المنتظم، البيداغوجي والتربوي، لمؤسسات التعليم الخاص.</p> <p>1-4- إعداد دفاتر تحملات جديدة حسب نوعية الاستثمار التربوي ومواصفاته ومجاله الجغرافي.</p> <p>1-5- إلتزام التعليم الخاص بتوفير حاجاته من الأطر التربوية.</p>	<p>1- وضع الإطار القانوني والمرجعي لتأطير الترخيص وضمان معايير الجودة والمراقبة والتقييم.</p>

6- النتائج المنتظرة (تتمة)

النتائج المنتظرة	الهدف الخاص
<p>1-2- استفادة التعليم الخاص من تحفيزات من الدولة أو الجماعات الترابية للنهوض بتعميم التعليم الإلزامي ولا سيما بالمجال القروي.</p> <p>2-2- مشاركة التعليم الخاص في توفير التربية والتعليم والتكوين لأبناء الأسر المعوزة وذوي الإعاقة والأوضاع الخاصة.</p> <p>3-2- التزام مؤسسات التعليم الخاص المستفيدة من التشجيعات والمزايا بتطبيق رسوم الدراسة والتسجيل والتأمين.</p> <p>3-2- استشراف نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير التعليم الخاص.</p>	<p>2- الرفع من مساهمة التعليم الخاص في تعميم التعليم، ولا سيما بالمجال القروي.</p>